

الإفصاح عن معيار تغطية السيولة - 30 سبتمبر 2018

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بعمليم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/345(2014) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجية للأيام الـ30 التالية.

وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني" ، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي ، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة).

نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

وفقاً لعمليم بنك الكويت المركزي الصادر في 2 فبراير 2016، يتعين على البنوك المحافظة كحد أدنى على 90% للعام 2018 و100% اعتباراً من 1 يناير 2019 وإلى ما بعد ذلك. ويتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتعين تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى (الدولار الأمريكي) والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد ذلك التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

سياسة السيولة:

تخضع عملية إدارة السيولة في البنك لسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتعتبر سياسة السيولة أساس التخطيط السليم للأعمال المصرفية والإدارة المالية وتشمل إدارة مراكز السيولة لدى البنك وذلك لتوفير موارد كافية لتلبية أية متطلبات تمويلية متوقعة. وتبيّن هذه السياسة المهام والمسؤوليات

على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحنة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

كما تغطي سياسة السيولة خطط طوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متعددة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات على السواء وكذلك توسيع قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. و تعمل كل من إدارة الخزينة/ مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد/ مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتعاون إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 963 مليون د.ك خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجية البالغة 248 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 388.19%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من أوراق النقد، الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وتشكل التدفقات النقدية الخارجية التي تتكون من الالتزامات غير المضمونة لغير عملاء التجزئة نسبة 52.43% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجية، بينما تشكل التدفقات النقدية الخارجية التي تتكون من التزامات عملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة نسبة 21.93%， أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فهي عبارة عن عقود صرف أجنبى.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2018

البيان	م
الأصول السائلة عالية الجودة:	
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	1
التدفقات النقدية الخارجية:	
ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	2
الودائع المستقرة	3
الودائع الأقل استقراراً	4
الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير علماء التجزئة باستثناء ودائع علماء المشروعات الصغيرة	5
الودائع التشغيلية	6
الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	7
الالتزامات المضمونة	8
التدفقات النقدية الخارجية الأخرى، منها:	9
الناشئة عن المشتقات	10
الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	11
خطوط الائتمان والسيولة المازمة	12
الالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	13
تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	14
إجمالي التدفقات النقدية الخارجية	15
التدفقات النقدية الداخلة:	
معاملات الإقراض المضمونة	16
التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	17
التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	18
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	19
معيار تغطية السيولة	
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)	20
صافي التدفقات النقدية الخارجية	21
معيار تغطية السيولة	22
القيمة بعد التعديلات	
963,256	
248,140	
388.19%	